

المملكة العربية السعودية



UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شؤون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

الرقم : NO.

مكتبة جامعة الملك سعود - قسم النسخ والمخطوطات
الترقيم : ٦٤٤٢ - ٧٧٣٠٩
العنوان : نخبة الفقه في مصطلح أهل البيت
المؤلف : ابن حجر العسقلاني ، محمد بن علي - ٨٥٠
تاريخ النسخ : ١٤١٨ هـ -
اسم الناسخ : حامد بن محمد بن ربيع
عدد الأوراق : ٦ -
ملاحظات :

١٢٤

٢١٣٢
ن خبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني،
أحمد بن علي - ٨٥٢هـ. كتبه حامد بن محمد أديب
سنة ١٣١٨هـ.

٦ ق ١٥ س ١٧×٢٣ سم

٦٤٤٣

نسخة جيدة، خطها تعليق وسط، طبع

الأعلام ١ : ١٧٤ معجم المؤلفين ٢ : ٢٠

١- مصطلح الحديث - المؤلف - بعد النسخ

ج - تاريخ النسب -

هذه متن نخبة الفكر للإمام المحقق والقدوة
المدقق العلامة شهاب الملة والدين
إلى الفضل أحمد بن علي الشيرازي

التوفي سنة ٨٥٦
حجر العسقلاني رحمه الله تعالى

وجميع المسلمين

امين

٢
٢
١

الله

نقل

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي لم يزل عالماً قديراً، وصلى الله على سيدنا الذي
 ارسله الى الناس كافة بشيراً ونذيراً، وعلى آله وصحبه وسلم
 تسليماً كثيراً، **اما بعد** فان التصانيف في اصطلاح اهل
 الحديث قد كثرت، ولبسط واختصرت، فسالني بعض
 ان انحصر له المهم من ذلك فاجبت الى ذلك رجاء الاندراج
 في تلك المسالك **فاقول** الخبر اما ان يكون له طرق بلا عدد
 معين او مع حصريها فوق الاثنين او بها او بواحد فالاول المتواتر
 المفيد للعلم اليقيني بشروطه، والثاني المشهور وهو المستفيض
 على رأي والثالث العزيز وليس شرطاً للصحيح خلافه
 لمن زعمه والرابع الغريب وكثيراً ما سوى الاول آحاداً وفيها
 المقبول والمردود والتوقف الاستدلال بها على البحث عن
 احوال روايتها دون الاول وقد يقع فيها ما يفيد العلم النظري
 بالقرائن على الاحتياط ثم الغرابة اما ان تكون في اصل السند
 او لا فالاول الفرد المطلق والثاني الفرد النسبي ويقل
 اطلاق الفردية عليه وخبر الاحاد ينقل عدل تمام الضبط
 متصل

سواله

متصل السند غير معطل ولا شاذ هو الصحيح لذاته وتفاوت
 رتبته بسبب تفاوت هذه الاوصاف ومن ثم قدم صحيح البخاري
 ثم مسلم ثم شرطهما فان خف الضبط فالحسن لذاته وبكثرة طرقه يصح
 فان جمعا فلم ترد في الناقص حيث التفرد والافباء اعتباراً سنادين
 وزيادة راويها مقبولة مللم تقع منافية لمن هو اوفق فان
 خوف بارز في المراجع المحفوظ ومقابلته الشاذ ومع الضعف
 فالمرجح المعروف ومقابلته المنكسر والفرد النسبي ان وافقه غيره
 فهو المتتابع وان وجد متن يشبهه فهو الشاذ وتتبع الطرق
 لذلك هو الاعتبار ثم المقبول ان سلم من المعارضة فهو الحكم وان عارض
 بثبته فان امكن الجمع فهو مختلف الحديث او ثبت التام
 فهو النسخ والآخر المنسوخ والافالتمزج صحيح ثم التوقف
 ثم المردود اما ان يكون لسقط او طعن فالسقط اما ان
 يكون من مبادئ السند من مصنف او من آخره بعد التام
 او غير ذلك فالاول المعلق والثاني المرسل والثالث
 ان كان باثنين فصاعداً مع التوالي فهو المعطل والـ

المعطل



فالمقطع ثم قد يكون واضحاً أو خفياً فالاول يدرك بعلم المتلقي
ومن ثم احتيج الى التاخير والثاني المدرك ويرد بصيغة التلقي ^{محتمل}
كعن وقال وكذا المرسل الخفي من معاصر لم يلق ثم الطعن
اما ان يكون ككذب الراوي او تهمة بذلك او فحش غلطة
او غفلة او فسق او دهم او مخالفة او جهالة او بدعة
او سوء حفظ فالاول الموصوع والثاني المتروك والثالث
المنكر على راي وكذا الرابع والخامس ثم الوهم ان اطلع عليه
بالقرائن وجمع الطرق فالمعلل ثم المخالفة ان كانت بتغيير
السياق فمدرج الاسناد او بدعج موقوف بمفرد فمدرج
المتن او بتقديم وتأخير فالمقلوب او بزيادة راد فالمريد
الاسناد او ببداله ولا مرجح فالمستطرد وقد يقع الابدال
عند الامتحان او بتغيير حروف مع بقاء السياق فالمصحف
والمحرف ولا يجوز تعمد تغيير المتن بالنقص والمزاد
الالعالم بما يحيل المعاني فان خفي المعنى احتيج الى
شرح الغريب وبيان المشكل ثم الجهرالة وسببها ان
الراوي

ويختص التدليس بالتلقي دونه
ص

فالمضطرب
ص

الراوي قد تكثر نعوته فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض وصنفوا
فيه الموضح وقد يكون مقلدا فلا يكثر الاختراع وصنفوا فيه
الوحدان او لا يسمى اختصارا او المبرهات ولا يقبل المبرم
ولو ابرهم بل حفظ التعديل على الاصح فان سمي وانفرد واحد
عنه فجهول العين او اثنان فصاعدا ولم يتفق فجهول
الحال وهو المستور ثم البدعة اما بكفر او مفسق فالاول
لا يقبل صاحبها الجمهور والثاني يقبل من لم يكن وليمة
الى بدعته في الاصح الا ان يروى ما يقوى بدعته
غيره على المختار وبه صرح الجوزجاني شيخ النسائي
ثم كوء الحفظ ان كان لازما فهو الشاذ على راي
او طارئا فالمختلط ومتى تويع السبب الحفظ بمعتبر
وكذا المستور والمرسل والمدرك صار حديثهم
حسنا لانه لا يبل بالمجموع ثم الاسناد اما ان ينسب
الى النبي صلى الله عليه وسلم ولم تصرح او حكاه من قوله
او فعله او تقريره او الى الصحابي كذا ذلك وهو من

وفيه ص

٦
للقى النبي صلى الله عليه وسلم مؤنابه ومات على الإسلام
ولو تخلصت ردة في الأصح أو إلى التابعي وهو من
لقى الصحابي كذا لك فالاول المرفوع والثاني الموقوف الثالث
المقطوع ومن دون التابعي فيه مثله ويقال للاخيرين
الانتر والمسنند مرفوع صحابي بسند ظاهر الاتصال
فان قل عدة فلما ان ينتهي إلى النبي صلى الله عليه
عليه وسلم أو إلى امام ذي صفة عليه كشيعة فالاول
العلو المطلق والثاني النسبي وفيه للموافقة
وهي الوصول إلى شيخ احد المصنفين من غير
طريقة وفيه البطل وهو الوصول إلى شيخ شيخ كذا
وفيه المساواة وهي استواء عدد الاسناد من
الراوي إلى آخره مع اسناد احد المصنفين وفيه
المصافحة وهي الاستواء مع تكملة ذلك المصنف
ويقابل العلو باقسامه النزول فان شارك الراوي
ومن روى عنه في السن واللقى فهو الاقران
وان روى

٧
وان روى كل منهما عن الآخر فالمدح وان روى عن
دونه قال كابر عن الاصاغر ومنه الآباء عن الابناء
وفي عكسه كثرة ومنه من روى عن ابيه عن جده
وان اشترك اثنان عن شيخ وتقدم موت احدها
فهو السابق واللاحق وان روى عن اثنين تنفق
الاسم ولم يميزا فباختصاصه باحدهما يتبين
وان حمل الشيخ مروي جزمنا رد او احتيا لا قبل في
وفيه من حديث ونسي وان اتفق الرواة في صيغ
الاداء او غيرها من الحالات فهو المسلسل
وصيغ الاداء سمعت وحدثني ثم اخبرني وقرأت
عليه ثم قرئ عليه وانا اسمع ثم انبأني ثم ناوطني
ثم شافهني ثم كتب الي ثم عن ونحوها فالاولان
لمن سمع وحده من لفظ الشيخ فان جمع فمع غيره
واولها اصرحها وارفعها في الاملاء والثالث
والرابع لمن قرأ بنفسه فان جمع فهو كالحامس

والانباء بمعنى الاخبار الا في عرف المتأخرين فهو
 للاجازة كعن وعنقة المعاصر محمولة على السماع
 الا من المراسل وقيل يشترط ثبوت لقائهما ولو مرة
 وهو المختار واطلقوا المشافهة في الاجازة التلقظ
 بها والمكاتب في الاجازة المكتوب بها واشترطوا في صحة
 المناولة اقترانها بالاذن بالرواية وهي ارفع
 انواع الاجازة وكذا اشترطوا الاذن في الوجدان
 والوصية بالكتاب وفي الاعلام والاولا عبارة
 بذلك كالاجازة العامة والمجهول والمعلوم على
 الاصح في جميع ذلك ثم الرواية ان اتفقت احوالهم
 واسماء آباءهم فصاعدا واختلفت اشخاصهم فهو
 المتفق والمفترق وان اتفقت الاسماء واختلفت
 نطقا فهو المؤلف والمختلف وان اتفقت الاسماء
 واختلفت الآباء او بالعكس فهو المتشابه وكذا
 ان وقع تفريق الاتفاق في الاسم واسم الاب والاختلاف
 في الزمير

ذلك
 هو

في النسبة ويتركب منه وما قبله انواع منها ان يحصل
 الاتفاق او الاشتباه الا في حرف او حرفين او بالتقديم
 والتأخير او نحو ذلك خاتمة ومن المهم معرفة طبقات
 الرواة ومواليدهم ووفياتهم وبلدانهم واحوالهم تعد
 وتخرجها وجرها ل ومراتب البحر ح و اسمها الوصف
 با فعل كاذب الناس ثم دجال او وضاع او كذاب
 واسمها لين اوسني ا حفظ او فيه مقال ومراتب
 التعديل وارفها الوصف با فعل كاثق الناس
 ثم ما تاكد بصفة او صفتين شقة ثقة او ثقة فظ
 وادناها ما اشعر بالقرب من ارسال التخرج كشخ
 وتقبل التزكية من عارف باسبابها ولو من واحد
 على الاصح و البحر ح مقدم على التعديل ان صدر
 مبين من عارف باسبابه فان خلا عن تعديل
 قبل مجمل على المختار فصل و معرفة كني
 المسمين واسماء المكين ومن اسم كنيته ومن اختلف

ادنى ص

في كنيته ومن كثرت كناه او نعوته من وافقت كنيته
 اسم ابيه او بالعكس او كنيته كنية زوجته ومن
 نسب الى غير ابيه او الى غير ما سبق الى الفهم ومن
 اتفق اسمه واسم ابيه وجده او واسم شيخه وشيخ شيخه
 ومن اتفق اسم شيخه والراوى عنه ومعرفة الاسماء
 المجردة والمفردة والكفى والافاق والاسباب
 وتقع الى القبائل والى الاوطان ^{بلدا} او ضياعا
 او سككا او مجاورة والى الصنائع والحرف
 ويقع فيها الاتفاق والاشتباه كالاسماء وقد تقع
 القابا ومعرفة اسباب ذلك ومعرفة الموالي
 من اعلى ومن اسفل بالرق او بالحلف ومعرفة
 الاخوة والاختوات ومعرفة ادب الشيخ والطالب
 وسن النجمل والاداء ككتابة الحديث وعرضه
 وسماحه واسماحه والرحمة فيه وتصنيفه على المسانيد
 او الابواب او العلل او الاطراف ومعرفة سبب الحديث
 وقا

كذا

وصفة

وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضى ابي يعلى ابن
 الفراء وصنفوا في غالب هذه الانواع وهى نقل
 محض ظاهره التعريف مستغنية عن التمثيل فلهذا
 لها ميسوطانها انتهى على يد ائمة الفقهاء
 نعل الاشراف والفقهاء حامد بن السيد محمد اديب
 الشافعى عنهما وختمهما بابا حسن آمين صباح يوم
 الثلاثاء قبل الفجر سنة الف واربعمائة وثمان
 ١٨ ١٣ ١٢

بحمد الله تعالى
 صححت وقولت على ~~نسخة~~ نسخة اصل
 خط في المدرسة النظامية بهراة سنة ٨٩٣
 وعلى اصل مخطوط عليه اجازة البدر الغزالي الدمشقي
 يرويه عن القاضي زكريا عن المؤلف
 رحمه الله وايضا عن جماعة من
 المؤلفين وكيفية مدحهم
 المدين القاضى
 المصطفى